

عمان : السبت ١٦ ربيع ثاني سنة ١٣٩٠ هـ . الموافسة ٢٠ حزيران سنة ١٩٧٠م. العدد ٣٢٤٣

الفهيس

صفحة ٨٣٥ قانون معدل لقانون القوات المسلحة الاردنية قانون مؤقت رقم (۷) لسنة ۱۹۷۰ قانون معدل لقانون العقوبات العسكري قانون مؤقت رقم (٨) لسنة ١٩٧٠ نظام معدل لنظام علاوات غلاء المعيشة الاضافية لوظفي الحكومة ممثد نظــام رقـــم (٣٩) لسنة ١٩٧٠ قرارات رقم (۱۳ و ۱۶ و ۱۵ و ۱۹) صادرة عن الديوان الحاص بتفسير القوالين ٨٣٩ AEE تعلسيات رقسم (٤) لسنة ١٩٧٠

مطبعة القوات المسلحة الاردنية

في السيق للفعل مل الملكة للفاون إلى تمرّ

بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

وبناءعلى ما قرره مجاس الوزراء بتاريخ ٦/١/١٩٧٠

نصادق ــ بمقتضى المادة ٣١ من الدستور ــ على القانون المؤتمت الآتي ونأم باصدار دووضعه موضع التنفيـــذ المؤقف واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على شاس الامة في او ل استساع يعقله : ـــ

قانون مؤقت رقم (٧) لسنة ١٩٧٠

قانون معدل لقانون القوات المسلحة الاردنية

المادة ١ ــ يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون القوات المساحة الاردنيـــة لسنة ١٩٧٠) ويقرأ م القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيها يلي بالفانون الاسلي وما طرأ عليه من تعديدات كقسانون و احد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

> المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (١٩) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : ---المادة ١٩ – أ – يتكون مجلس الدفاع الاعلى من :

٢ - رئيسس الــــوزراء

٣ – رئيسس الديسوان الملكي الهساشمسي

ه – وزيسر السافييسياع

٨ – رئيسس الاركــــــان

١٠- قائد ســـلاح الجـــو الملـــكي الاردني

١١- مديس الحابرات العامــــــة

الله الجيش الشعب عدا ١٠٤٨ - قالد الجيش الشعب

ب ــ للمجلس ان يستدعي عند الحاجة الوزراء الذين لوزاراتهم علاقة مباشرة بالمجهود الحربي او اي مرظف رسمي او اي خبير اخر .

ج ــ بجنمع المحلس مرة في الشهر وكلما دعت الحاجة ويضطلع بالاءور التاليــة ويضع التوجيهات المتعلقة بها :

١ – الهدف العام السوقي والسياسي للقوات المسلحة

٢ ــ سياسة الدفاع العربي المشترك

٣ – تعيين حجم القوات وتخصيص مصادر التمويل العامة لها .

د رسم السياسة العامة بالنسبة لعازقات القوات المسلحة مع حركة المقاومة .

كمحتين بطسلال

194./1/1

رثيس المسموزراء بهجت التلهوني

وزيـــر الدفـــاع علي الحياري

خدالمسير للفلك مثر إلملك للفادون الماتمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٣/٥/٥/٢

نصادق ــ بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيــذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

فانون مؤقت رقم (۸) لسنة ۱۹۷۰

قانون معدل لقانون العقوبات العسكري

المادة ١ ــ يسمى هذا الفانون المؤقت (قانون ممدل لقانون العقوبات العسكري لسنة ١٩٧٠) ويقـــرأ مع القانون

المادة ٢ ــ تعدل المادة ٢٦ من القانون الاصلى باعتبار ما ورد فيها فقرة (أم واضافة الفقرة (ب) التالية اليها : ~

ب – تختص المجالس العسكرية بالنظر في الجرائم المرتكبة من قبل رجال جيوش حليفة تقيم في الاراضي الاردنية الا اذا كان بين حكوماتها وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية اتفاقات حاصة تخالف هذه الاحكام.

احتريط الل

رئيس الوزراء بهجت التلهوئي وزير الدنساع على الحياري

194./0/.75

فائب رئيس الوزراء ووزير الداخليـــة للشــــؤون

وزير الثقافة والاعسلام والسياحة والاز_____ا. صلاح ابو زيد

عبد السلام المجالي

ذوقان الهنداوي

رر من مرور . به قام المنطق ال

وزير الاشغمال العامممة ووزيسر المواصميلات

قاضي القضساة ووزيسر الاوقساف والشسؤون والمقلسات الاسلاميسة ووزير العدليسة بالوكالسة وزيـر النقـــل ووزيـــر عبسدالله غوشه صبحی امین عمـــرو وزير الصحة ووزيــــر الشؤون الاجماعيـــة والعمل بالوكالـــة

نى السبق للأول للاستال الملكة للوالانبدالهاتم.

بمقتضى المادتين ١١٤ و ١٢٠ من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٣٠/٥/٣٠ نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٣٩) لسنة ١٩٧٠

نظام معدل لنظام علاوات غلاء المعيشة الاضافية لموظفي الحكومة

صادر بمقتضى المادتين (١١٤) و (١٢٠) من اللستور

الهادة ١ ــ يسمى هذا النظام (النظام المعدل لنظام علاوات غلاء المعيشة الاضافية لموظفي الحكومة لسنة ١٩٧٠) ويقرأ مع النظام رقم ١٦ لسنة ١٩٧٠ ، المشار البه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به اعتباراً من تاریخ ۲/۱/۱۷۰۰ .

المادة ٢ — تعدل المادة (٤) من النظام الاصلى بالغاء عبارة و الاذاعة و ي الواردة في الفقرة (ب) منها .

المادة ٣ ــ تعدل المادة (٥) من النظام الاصلى باضافة الفقرة (و) التالية الى آخرها .

و ــ علاوات .وظفي الاذاعة المصنفين التي تمنح بموجب النظام رقم (٥٦) لسنة ١٩٦٣ .

رئيس الوزراء بالوكالـــــ

اكبين طيسلال 194./0/4.

قرار رقم (۱۳)

صادر عن الديوان الحاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ 147.747 رقم ض17/ ٢٩٦٧ اجتمع الديوان الخلص يتفسير القوافين لاجل تفسير قانون الفعربية الاضافية رقم 17 لسنة 1919 وبيان ما اذا كان حكم المادة 18 منسه يسري على وسوم ابراز الوكالات التي تستوفيها الهاكم ام لا ؟

وبعد الاطلاع على كتاب نقيب الخامين الموجه أرئيس الوزراء بتاريخ. ١٩٧٠/٣/٣٠ و تدقيسق النصوص الهانونية ينين :

- ١ ان المادة الثانية من قانون الضريبة الاضافية. المثار اليه تنص على ما يلي ر بالاضافية الى الضرائب والرسوم المفروضة بمرجب اي قانون او نظام آخر تستوفى ضريبة اضافية وفق الاحكام التالية وتقيد لحساب الحزينة).
- ٢ ان المادة ١٣ ،نه تنص على وا يلي (تفرض ضريبة مقدارها ١٠٪ من الرسوم المستحقة بموجب القوافين والانظمة المعمول بها على المعاملات التالية :
 - أ ــ معاملات التسجيل والافراز والبيع . . . الخ .
 - ب- جميع المعاه الات الجارية في المحاكم النظامية والشرعية و امام الكاتب العدل.
 - ج رخص المهن والحرف . . . الخ .

ومن ذلك يتضح ان القانون المطلوب تفسيره لم يعدل مقدار الرسوم التي يتوجب استيفاؤها من المكلف بموجب اي قانون او نظام واتما ابقاها على حالها وكل ما استحداثه هو انه فرض ضريبة جديدة لحساب الحزينة بنسبة ١١٪ من الرسوم ، والضريبة كما لا يخفى هي تكليف يختلف في ماهيته اختلافاً اساسياً عن الرسم (انظـــر القرار الصادر عن هذا الديوان بتاريخ ١١/١١/١٩ رقم ٢٨ المنشور في العدد ٢٢١٢من الجريدة الرسمية) .

وجيث ان ما تستوفيه المحاكم عن ابراز الوكالات لحساب نقابة المحامين بمقتضى المادة ٤٨ من الجدول الملحق. بنظام رسوم المحاكم رقم ٤ لسنة ١٩٥٧ اتما هو رسم لا ضريبة فان ما ينبي على ذلك ان الضريبة الاضافية التي تستوفى بنسبة ١٠/ عند ابراز الوكالات بمقتضى قانون الضريبة الاضافية المشاو اليه أتما تستوفى لحساب الحزينة ولا تدخل في نطاق رسم الابراز الذي يستوفى لحساب نقابة الحامين بمقتضى المادة ٤٨ من الجدول سالف الذكر .

هذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره

ما ما بتاريخ ١٩٧٠/٥/١٧

عضو عضو رئيس الديــوان الخاص مندوب وزارة المالية في المستشار الحقوقي عضو رئيس الديــوان الخاص وكيل فواردة المالية في المراقبة الوزراء التمييز الشاقي رئيس عكمة التميز الاول رشاد الحلالية المستشكري المهندي المشريقي موسى الساكت العلم المساد

قرار رقم (١٤)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

00-

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٧٠/٤/٤ رقم ن خ ٣٠٠٣/٦٥ اجتمع الديوان الخاص يضير القوانين لاجل تصير المادة ١٦٩ من نظام الحدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ وبيان ما اذا كان حكمها بعطي الحق للموظف المكتموفة بد: عن العمل في ان يتقاضى نسبة من راتبه لا تزيد على النصف مع كامل العلاوات ، ام ان هذه انسبة تسري على الراتب والعلاوات معا ؟

وبعد الاطلاع على كتاب رئيس ديوان المحاسبة الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ٣/٩/ ١٩٧٠ وتدقيق النصوص القانونية بنيين ان المادة ١٣٩ المطاوب تدبير ها تنص على ما يلي ر لاموظف المكفرفة يلده عن العمل الحتى في ان يتقاضى نسبة من راتبه مسع العلاوات لا تريد على النصف حسها يقروه الوزير وذلك عن كامل المسلدة المكفوفة يد الموظف فيها عن العمل)

ومن هـ الما النص يتضبع ان عبارة (نسبة لا تريد على النصف) الواردة فيه انما تشمل الراتب والعلاوات معا بحيث لا يجسوز ان يتقاضى الموظف خلال المدة المكفوفة بده فيها عن العمل الانسبة من راتبه ونسبة من علاواتـــه لا تريد على النصف بدليل ان العبارة المذكورة لم تأت بعد كلمة (الراتب) وحدها وانما جاءت بعد عبارة (الراتب مع العلاوات) مما يجعل تلك النسبة شاملة لكلتيها معا . ولو كانت فية الشارع تهدف الى جعل هذه النسبة غير شاملة العلاوات لكان اورد النص بالصيفة التالية : (نسبة من راتبه لا تريد على النصف مع علاواته) بدلا من (نسبة من راتبه مع علاواته لا تريد على النصف) .

اما مـــا ورد في الفقرة (ب) من المادة ١٠٢ من وجوب دفع كامل العلاوة العائلية للمرظف الغير قادر على استثناف عمله يسب مرضه فان ذلك حكم خاص بهذه الحالة ولاعلاقة له بموضوع الموظف المكفوفة ينده عن العمل .

هذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

١٩٧٠/٥/١٧ صدر ١٩٧٠/٥/١٩٧٠

عضو عضو عضو عضو عضو محمد وئيس الديوان الخساص متوب وذارة المالية المستفار الحقوقي عضو عكمة وئيس عكمة التمييز التفاقي وثيس عكمة التمييز الاول وكيل وذارة المالية وكيل وذارة المالية على المستاد على المستادي بشير الفهريقي مومى الساكت على المستاد

مكذ من الأجل

قرار رقم (١٥)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولسة رئيس الرزراء بكتابه المؤرخ ١٩٧٠/٤/١٥ رقم و/٣٤٦١/٥ اجتمع الديوان الخاص يتفسير القرافين لاجل تفسير الفقرة (د) من المادة الثالثة من انتظام رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٩ المدل لنظام الفسهان الاجهامي لموظفي الحكومسة ومستخدميه رقم ٦ لسنة ١٩٦٦ وبيسان ما اذا كانت المكافاة المنصوص عليها في هلم الفقرة يستحقها عضو لجنة الصيندوق والمراقب عن سنة ١٩٦٩ كلملة ام انسه لا يستحق منها الا بنسبة المدة اللاحقة لتاريخ ١٩٦٩/١٢/١ وهو تاريخ نفاذ احكام التعديل ؟

وبعمـــد الاطلاع على كتاب وزير الشؤون الاجماعيـــة والعمل الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٠/٢/٣٤ وتدقيق النصوص القانونية يتين :

- ان الفقرة (د) من المادة الثالثة المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي (مع مراعاة احكام القانون المعدل لقانون
 الادارة العامـــة رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٩ يحق لحبلس الوزراء ان يصرف من اموال الصندوق مبلغا لاعضاء اللجنة
 والعراقب كمكافاة سنوية) .
- ٢ ان نظام الضبان الاجماعي الاصلي لم يكن يقرر اية مكافاة لاعضاء لجنة الصندوق او المراقب وان النظام الجليد
 المعدل له هو الذي استحدث هذا الحق .

وحيث انه من المبادىء القانونية ان اي نظام جديد انما يخضع لحكمه ما يحدث في ظله وابتداء من نفاذه .

فان ما يترب على هذه القاعدة ان المكافأة المنصوص عليها في النظام الجديد رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٩ المهدل النظام الاصلي لا تستحق لعضو لجنسة الصندوق او للمراقب الا عن سنوات العضوية او المراقبة الواقعسة في ظل نصوص النظام الجدنيد المقررة لمذه المكافأة ولا يجوز صرفها عن المدة الواقعة قبل استحداث هذا الحق ، والقول بخلاف ذلك معناه اننا نستخلص اثارا من وقائع ماضية لم تكن تولدها تلك الوقائع في الماضى ، وهذا امر غير جائز قانونا .

وحيث ان المكافئة المبحوث عنها هي مكافأة سنوية حسها يتبين من نصوص النظام ، فــــان ما يستحقه عضو اللجنة او المراقب منها عن سنة ١٩٦٩ هو ما يصيب المدة اللاحقة لتاريخ نفاذ احكام النظام وهي شهر واحد فقط على اعتبار ان النظام الذي استحدث هذا الحق ساري المفحول من ١٩٦٩/١٢/١ .

هذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر ۱۹۷۰/۵/۱۷

عضو عضو عضو عضو عضو رئيس الديوان الحـــاص مناوب وزارة المستشار الحقوقي عضو بمكمة رئيس عمكة التمييز بتضمير القوانين لشؤون الاجتماعية لرئاسة الوزراء التمييز الثاني رئيس عمكة التمييز الاول والعمل وكيل الوزارة

بصري علاء الدين شكري المهندي بشير الشريقي مومني الساكت علي مسياد

قرار رقم (١٦)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دواسة رئيس الو: راء بكتابه المؤرخ ٣/٥//٥٧ رقم أ / ٦ / ٢٠٠ الجتمع الديوان الحاص يضير القوانين لأجسل تفسير الفقرتين (و . ;) من المادة الحامسة من قانون الاوقاف رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٦ وبيان ما اذا كانت العائدات التقاعدية التي اقتطعت من راتب الموظف وقيدت ابرادا للحزينة عن خامته التابعة انتقاعد في دارة غير دارة الاوقاف ... تعتبر حقا لصندوق الاوقاف عندما يكون هـــذا الصندوق هو المكلف بتأدية الحقوق التقاعدية التقاهدية اليه بسب تعيين هذا الموقف عن دارة الاوقاف طبقا لنص الفقرتين المشار اليهما ام لا ؟

وبعد الأطلاع على كتاب سماحة وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ /٩٧٠/٤/ وكتاب وزير المالية المؤرخ ٢٠/٤/٢/ وتدقيق النصوص القانونية يتبين .

- ان الفقرة (و) من المادة الحامسة من قانون الاوقاف تنص على ما يسلي (تطبق على جميع موظفي الاوقاف والشؤون الأسلامية احكام قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ او اي قانون آخر يحل محله ويعتبر تاريخ بدء الحلمة الموظفين القائمين منهم على العمسل عند نفاذ هذا القانون من ١/٥١٥٥ على ان تحسم عائدات التقاعد من رواتهم وتدفع لصندوق الاوقاف ليتولى دفسع رواتب التقاعسيد والمكافسات الى مستحقيها مهم م ١٠٠٠ الخ).
- ان الققرة (ز) من نفس المادة تنص على ما يلي (بالإضافة لمدة الخامة المنصوص عليها في الفقرة (و) تحسب
 خامة الموظف التابعة التقاعد في دائرة المترى مقبولة التقاعد سواء وقعت خسلال المسدة المنصوص عبسا
 او سبقتها) .
- ٣ ان المادة التاسعة من قانون التقاعد المدني تنص على ان العائدات التقاعدية التي تقتطع من رواتب الموظفين تقيد
 أيرادا للدولة وتؤدى من الميز انية العامة جميع المبالغ التي تتحقق بموجب احكام هذا القانون .

ومن نص هذه المادة الاخيرة يستفاد ان اقتطاع عائدات التقاعد من راتب الموظف الحكومي التابـــع للتقاعد وقيدها ابرادا للدولة انما هر مقابل الترام الخزينة بان تؤدي له جميـع الحقوق التي يستحقها بموجب هذا القانون .

وينبي على ذلك ان الحزينة لا تكون صاحبة حق في العائدات التقاعدية المنتطعة من راتب الموظف اذالم تكن هي الملتزمة بتأدية الحقوق التقاعدية له ، وبالتالي فانه اذا النقل النزام الحزينة الى صندوق آخر مستقل تطبيقا لنص قانوني كما هو الحال في المادة الحاصة من قانون الاوقاف فانه يتوجب نقل المقابل وهو العائدات انشاعدية من خزينة للعولة الم هذا الصندوق دون حاجة لوجود نص قانوني يوجبه وذلك بحكم ان الصندوق قد حل محل الخزينة واصبح مخلفا لما في المقابل معا .

والقول بغير ذلك هو اهدار لحكم للمادة التاسعة المشار اليها التي القت عبء النرام تأدية الحقوق التقاعدية للموظف عمل عائق الصندوق اللدي يستوفي العائدات التقاعدية المقتطعة من راتب a ، كما انه اهدار لحكم الفقرة (د) من المادة السابعة رذلك بالزام صندوق الاوقاف بان يعتبر خطعة ما مقبولة المتقاعد دون ان تؤدى اليه العائدات التقاعدية عنها

ولهذا نقرر الله عند احتساب خدمة الموظف التابع التقاعد. في دائرة اخبرى خدمة . فبرولة التقاعسيد في دائرة الاوقاف والنزام صندوق الاوقاف بدفع الحقوق التقاعدية له عن تبصرع خدماته المتبولة التقاعد ، فالله يترجب تحريل العائدات التقاعدية التي قيدت إبرادا للدولة المىسندوق الاوقاف ليتولي دفع تلك الحقوق للموظف عند احالته للتقاعد.

هذا ما نقررة في تفسير النصوص المطاوب تفسيرها .

صدر بتاریخ ۱۷ /ه/۱۹۷

عضو عضو عضو عضو عضو و عضو البين والبير الديسوان الخاص الديسوان الخاص المنظم ال

عبد الوهاب الموصلي شكري المهتدي بشير الشريقي موسى الساكت علي مسهار

تعلیمات رقم (٤) لسنة ١٩٧٠

تعليمات العقوبات في المعاهد

صادرة بالاستناد الى المادة (١١٤) من قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤

المادة ١ – تسمى هذه التعليمات (تعليمات العقوبات في المعاهد) ويعمل بها اعتبارا من نشرها في الجريدة الرسمية،

المادة ٢ — تسير الحياة في المعاهد على اساس الانضباط اللماتي الموجه ومن يخالف يعالج بالارشاد والتوجيه ويتولاه المتعهد بالنصيحة والتقريم وتبذل في اصلاحه العناية والرفق والاناة. ومن لم يفده ١٠ تقدم يعالج بالعقوبات التي تهدف منها المعاهد الى الاصلاح وتعديل السلوك تحو الافضل .

المادة ٣ – يشكل في كل معهد بجلس ضبط في مطلع كل عام دراسي على النحو التالي :

أ ــ مدير المهد ، رئيسا

ب- المشرف التربوي ، عضوا

جــ اربعة معلمين اعضاء تنتخبهم الهيئة التدريسية بالاقتراع السري .

د ــ مراقب القسم الداخلي ، عضوا ، ويتولى اعمال امانة سر المحلس .

المادة ٤ – تبلغ الوزارة نتيجة الاقتراع واسماء جميع اعضاء مجلس الضبط في مطلع كل عام دراسي .

المادة ٥ – ينظر مجلس الفبهط في المخالفات المسلكية ويصدر القرارت المناسبة وفق احكام هذه التعليمات .

المادة ٦ – يكون النصاب القانوني لاجتماع مجلس الضبط بحضور خمسة اعضاء وتؤخذ قراراته باغلبية خمسةاصوات

المادة ٧ — (١) ينظر مجلس الضبط في جميع القضايا بناء عل شكوى خطية مؤرخة في الحالات التالية :

أ ــ اذا رأى المدير احالة القضية الى مجلس الضبط

ب- اذا طلب المشتكي احالة القضية الى مجلس الضبط

(Y) تؤخد الافادات خطياً على ثلاث نسخ

(٣) يستجوب كل من المشتكي والمشتكى عليه والشهود ، كل على انفسـراد ، امام مجلس الضبط .
 ولا يشترك المشتكي اذا كان عضوا في المجلس .

(\$) تنظم محاضر التحقيق في القضية المعروضةعلى الحبلس على ثلاث نسخوتوقع من الرئيس وامين السر.

(°) تدون قرارات عجلس الضبط في سجل خاص وتوقع من اعضاء المجلس في المعهد . (۲) ترسل نسخة من قرارات مجلس الضبط والعقوبات الى الوزارة وتحفظ نسخة متها في ملف الطالب.

المادة ٨ – يجتمع مجلس الضبط للنظر في الشكوى المقامة محيث يصدر القرار بشأنها تحلال مدة لا تريد عن اللائسة ايام من تاريخ تقديم الشكوى . مكذات الأجل

المادة ٩ ــ لمدير المعهد ــ اذا اقتضت المصلحة التربوية القصوى ــ ان يمنع الطالب مـــن حضور الدروس الم ان يصدر القرار النهائي بحقه . ويبلغ و لي الامر بذلك . ولا تحسب هذه المدة غيابا الطالب على الرغم ممـــا حاء في تعليات الدرام .

المادة ١٠ – تقسم العقوبات المساكية التي يجوز ايقاعها على طلاب المعاهد الى قسمين :

- أ ــ عقوبات خفيفة : يمارسها المعلم او مدير المعهد مباشرة وفـــق الاحكام المنضوص عليهـــا في مذه التعلمات .
- ب عقوبات شديدة : لا يجوز ايقاعها الا بقرار من عجلس الفسيط وفق الاحكام المنصوص عليها في
 هذه التعلمات .

المادة ١١ ــ العقوبات الخفيفة :

- أ التنبيه الشفوي : للسعل او مدير المعهد ان ينبه الطالب لما بدا منه من تصرف غير سليم او مخالفة بسيطة للانظمة والتعليات في المعهد . كالتشويش اثناء الحصة ، والتأخر عسن التنفقد في الصف وفي قاعة النوم ، وغير ذلك مما هو من نفس اللموجة .
- ب- التنبيه الحطي: لمدير المعهد أن ينبه الطالب خطياً أذا لم يتعظ بالتنبيه الشفوي ، وتحف ظ نسخة منه في ملف الطالب .

المادة ١٢ – العقوبات الشديدة:

- أ ــ الاندار الاول: هو اندار الطالب خطياً . وموجاته : التفوه بكايات تخالف الاداب العامة اما الطلاب او الموظفين ، وتكرار الاخلال بتعليات المعهد التربوية والادارية ، كأن يتحدى احد العلمين ، وسوء الحلق كشيم الطالب زملاؤه والاخرار بهم وتعطيل الادوات واالوازم في المعهد (يغرم الطالب تمن اللوازم التي اتلفها عمداً ، بالاضافة للاندار) ، والمبيت خارج المعهد دون اذن ، وغير ذاك مما هو في درجة هذه المخالفات . وتبلغ الوزارة وولي امر الطالب بللك وتحفظ نسخة منه في ملث الطالب
- ب الاندار الناني : هو اثنار الطالب خطبا للمرة الثانية . وموجباته : تكرار ارتكاب الطالب لاحدى المخالفات السابقة إو ما هو في درجها ؛ وتبلخ الوزارة وولي أمر الطالب بذلك ، وتحفظ نسخة منه في ملف الطالب
- ج الانسلار الثالث : هو الاندار الاخير الذي يوجب إلى الطالب. وموجباته : الغش في الامتحان (ويعطى صفراً في ذلك الامتحان) ، او تكرار ارتكاب الطالب لاحدى المنالفات السابقة بعث الإطافة الإندار الثاني . مع الاهارة الى ان الانكارة قد توقع عقد عقوبة الاعراج إذا لم يتعظ. وتبلخ الوزارة وولي امر الطالب بذلك وتحفظ نسخة من الانفار في مملقة .

- د الاخراج المترقب لمده اسبوع : وهو توقيف الطالب عن الدراسة واخراجه من القسم الداخل في المعهد لمدة اسبوع . وموجراته : عسلم الانعاظ بالاندار الثالث ، والسلوك المنافي للاداب الهامة المؤذي تدجيع . والسبب في جروح بسيطة بالله حافة ، والشجار مع اخرين في المعهد او خارجه وحيازة منروبات . وحية ، وعمارسة نداط حزي اوسياسي فعال ، والاشتراك في المظاهرات المنوعة . و نبر ذات لا هم في درجة هذه المخالفات ، على أن يقترن قرار الاخراج بموافقة وزير الربية واتعام وباء و في اور الطالب بذاك .
- الاحرات المترقت لمدة اسبرعين : وهر توقيف الطالب عن الدراسة في المعهد واخراجه من القسم الداخلي الدة اسبر مين . وموجراته : عسدم اتعاظ الطالب بالعقوبات التي اوقعت عليه ، وتحكرار ارتكامه لاحدي الخيالدات السابقة . على الديقتران قرار الاحواج بموافقة وزير الدية والتعليم ، ويبلغ ولي امر الطالب بذنك .
- و الاخراج القطعي : وهو فدل الطالب فصلا بهائيا . وهو جباته : ارتكاب الطالب ما ينافي العقة وتعاطي المشروبات الروحية في المعهد ، والتهديد بسلاح ناري في المعهد ، واستعمال سلاح ناري في المعهد ، والسيامي الفعال ، وتكرار اللاثمة نادي في شجار خارج المعهد ، والسيامي الفعال ، وتكرار الاشتر الدائمة المعال في اعمال الشغب والتظاهرات الممنوعة ، وتعمد جرح احد في المعهد جرحا بلية بآلة حادة ، وضرب احد المعلمين ، والادانة بحناية او بجنحة من قبل المحاكم . وغير ذلك نما هو في درجة هذه الخالم . وغير ذلك نما هو في درجة هذه الخالفات ، على ان يقدّر ن القرار بحوافقة وزير الديبة والتعلم. وبعدها بعمم القرار على حميسم المعادا. .
 - اللهة ١٣– يجوز لمجلس الضبط ان يخذن العدّوبة عن الطالب اذا وجلت اعدار محففة .
- للغة ١٤- يصدر مدير المعهــــد شهادة حسن سلوك لكل طالب عدا الذين اوقعت عليهم عقوبة الاخراج القطعي بموجب هذه التعليات
 - اللاة ١٥– ثلغى اية تعليات او بلاغات سابقة الى المدى اللـي تتعارض فيه مع هذه التعليات .

144./1/14

West 555%

مكذات الليطل